

عليه قوله تعالى ما يكبر المفتون اي ما يكبر الفتنة
وجعل بل المفتون اسير مفعول وايم مبتدأ او اليها
فيه زاوية والمعنى ايم الشخص المفتون فان قدر
اسما للشخص فانصاه على وجه الكلام وحققت
وان قدر اسم للمفعول به احتمل ان يكون مفعولا
به على المحاذ وكان ما وعدت ذلك الشيء انه يفي به
وان يكون على اسقاط في توسعا كما في قوله في المثال
صدقني سن بكم ويحتاج حينئذ الى مفعول
حقيقي اي لو صدقتني في الذي وعدت به وان
قدر به مصدر كان على التوسع قوله او لو ان
النصح مفعول فيه اربع حسابيل احدها وقد
يمسك به من بري انه او شاي بمعنى الواو ويدعي
ان ليس واره ان يقع احد الامرين بل ان يقع جميعا
وهذا قوله اي الحسن والحري وجماعة من الكوفيين
وجعلوا منه قوله تعالى الي خانه الف او يزيدون
وقوله ان عمر وقد رعت لي بي ما في فاحر
لنفس نقاهها او عليا فخرها واستدل ان ما ذكره يقول
الآخر حال الخلافة او كانت له قد راها التي ربه فوسعي على قدر
ولعل الاستدلال بقوله كعب اظهر ان او في الامة
محملة للسك والاهام مصر وفا الى الحيا طسب
اي لو رايتهم اورايتوهم لسكنتم في عدتهم فقلتم

ما

حاية الف او يزيدون والاضراب عند من اثبتت لا وكل
ذلك مقوله في الامة واما البيت الاول فعناه لنفسي
نقاهها ان كنت متيقنا او عليا فخرها ان كنت فاحرا
فاوفيه لاحد الشيين وليست بمعنى الواو واجبا
البيت الثاني فالذي وقفت عليه في انشاده في كتب
الشعر والادب اذ كانت فعل ذلك تصحفة بالواو
وهو تصحيف قريب المسهل لانه يترجم الخليل
انه لا يجوز الجمع بين يسو ويسوي في قاضين وان جاز
جمع يعود ويعود واجب باختلاف الروي اذ اختلف
الهمز اذ يصرانه واوا او ياو والي ابو الحسن محاذي
بان الشعر اذ ابي القصيدة على التحقيق امن من الاخلاق
واستدل احوال الفة لاي الحسن بقوله الحما سمي
لكل اناس مقبر بنفسيهم فهم ينقصون والقور يزيد
وما انه يترك رسم دارا خلفت وعهد لميت بالفتا حديد
وهذا ان ان غرناه على تخفيف همز اختلف ولو اذ ذلك
لا تكسر الوزن واذا حاز بنا الشعر على التخفيف فبناوه
على التحقيق اولى انه الاصل وبيت كعب نظير بيت
الحما سمي واغرب من الاحتياط الذي ذكره الخليل
رحم الله في القوافي ما قاله ابو محمد من الحساب من انه
لا يجوز ان تكون القوافي المعتبرة لو اطلقت لا اختلف
الغراب واعترض على ابي العاصم في المطامع القاسمة